ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب السياسية الإسلامية للسلطة

أ.م.د. هادي مشعان ربيع(*)

المقدمة:

تشهد المنطقة العربية منذ اواخر عام ٢٠١٠ ثورات وانتفاضات شعبية قادها شريحة من الشباب، نجحت في تغيير رأس النظام في عدد من الدول التي كانت محكومة بنظم سلطوية (اوتوقراطية)،واللجوء الى الممارسات الديمقراطية في الوصول الى السلطة ، وقد افضت هذه الديمقراطية الى حضور مميز للأحزاب السياسية الإسلامية، ودخولها منافساً في العملية السياسية ذات المنحى الديمقراطي الى جانب القوى والأحزاب الأخرى، فبعد أن كانت هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، والى وقت قريب محظور عليها - أو تعاني من التضييق- من قبل السلطات الحاكمة في البلدان العربية، فيما يتعلق بمشاركتها في العملية السياسية،سمح لها نجاح الثورة في بعض هذه البلدان من المشاركة الفاعلة في هذه العملية، لكونها أزاحت عن طريقها عقبة الأنظمة القوية والشرسة، ومكنتها من عرض نفسها ومشاريعها على مواطنيها، في انتخابات لم يطغَ عليها التزوير مثلما كان يحصل من قبل، وهو ما جعل حركة النهضة في تونس، وحركة الإخوان في مصر من خلال حزب (الحرية والعدالة)، تتقدمان القوى السياسية، وتحصلان على أغلبية أصوات الناخبين، فضلاً عن ترشيح صعود الحركات الإسلامية في البلدان التي لم تنتهِ فيها الثورة بعد مثل سوريا والبحرين، وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، في محاولة للتعرف على حقيقة دور الأحزاب الإسلامية في هذه الثورات،والأسباب الحقيقة التي تقف وراء صعودها،وأهم التحديات التي تواجهها وهي في السلطة،ومستقبل هذه الأحزاب.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين،أولهما إن الأحزاب والحركات الإسلامية لم يكن لها دور بارز في انطلاق الثورات العربية، على الرغم من النجاحات التي حققتها فيما بعد،أما الفرضية الثانية، فهي

(*)كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار

أن الثـورات العربيـة، وإن وفـرت للأحزاب الإسـلامية فرصـة ربما تكـون تاريخيـة فيما يخـص الحصـول علـى الشـرعية والتمتـع بالشـرعية القانونية، فإنها أيضا تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات،إذا ما ارادت الاسـتمرار في التمتع بهذه الشرعية.

ومن أجل الوصول الى كل ما تقدم قسـمت هذه الدراسـة علـى أربعة مباحـث، تناولنا في الأول منها دور الأحزاب السياسـية الإسلامية في الثورات العربية، وفي الثاني أسباب صعود الأحـزاب السياسـية الإسـلامية، أمـا المبحث الثالـث فقد خصص للحديث عن واقع الأحزاب الإسـلامية ما بعد الثورة واشكالية السلطة، في حين كان المبحث الرابع مخصصاً للحديث عن مسـتقبل الثورات العربية والأحزاب السياسـية الإسـلامية في المنطقة العربية،اما الخاتمة فقد تضمنت أهم ما توصلت له الدراسـة من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

دور الأحزاب السياسية الإسلامية في الثورات العربية

قبـل أن نبـدأ الحديث عـن دور الأحزاب السياسـية الإسلامية في ثورات الربيع العربي، ومدى مسـاهماتها فـي صناعـة أو انجاح تلك الثـورات، يجدر بنا ان نسـتحضر–باختصار- الفلسفة التي نشأت بموجبها التنظيمات الحزبية والقـوى السياسـية بصـورة عامـة، وماهـي وظائفها في المجتمعات التي تعيش فيها؟.

إن تنظيم العلاقة السياسـية بين مؤسسـات الدولـة الحديثـة، بما فيهـا العلاقة بيـن الحاكم سواء أكان(فردا،أم اسرة،أم حزبا) وبين الشعب والمجتمع، تسـتوجب وجود تنظيمات سياسـية تضمـن الحريات العامة، واسـتقلال سـلطات الدولـة، وتوزيع الصلاحيات.فتمنع الاسـتفراد بالسلطةأواحتكارها، وتشـكل رقابة دائمة على إدائهـا فـي كل النواحـي والمجـالات، وتعمل علـى توعية الشـعب ورفـع مداركـه، وتنظيم الخلافات السياسـية بين الأفـراد وتقليصها الى اقصى حد ممكـن[1] ، وقد تصاغ تلك الوظائف في شـكل أكثر تحديدا لتشـمل: تجنيـد واختيار العناصر القياديـة للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسـات الحكومية، والتنسـيق بين أفرع الحكم والسـيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال اشـباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام عقائدي مشـترك أوايديولوجية متماسـكة، والقيام بأنشطة التعبئة والتنشئة السياسـية، ويفترض بالطبع في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسـم بدرجة عالية من المشاركة السياسـية والقبول بشـرعية النظام السياسـي، والتكامل القومي[2].

وليـس مـن شـك فـي أن ادوار الأحـزاب السياسـية تختلـف مـن مرحلـة الـى أخـرى، ويراعى في تقديرها مع اختلاف الحالة الظرفية والبيئـة السياسـية والمناخـات الفكريـة. فدور الأحـزاب في حالة الاسـتعمار غيرها في حالة مقارعـة الأنظمـة الوطنية المسـتبدة،فالواجب الوطنـي للعمل الحزبي هو مواجهة المسـتعمر الأجنبي أو المسـتبد المحلي، بكل اشـكال القوة في الحالة الأولى، وبالمقاومة السـلمية والمدنية فـي الحالة الثانيـة،أي بالكفاح المسـلح لإنجاز التحرير، وبالإصـلاح والتغيير من أجل تقرير

المصير،وانتـاج النظام السياسـي الديمقراطي الـذي يضمن التـداول السـلمي للسـلطة، وفقا لإرادة الأمة بعدِّها مصدر السلطات ومانعة من التشوهات والاختلالات.

إن وظائف العمل الحزبي بعد إنجاز الإصلاح السياسـي والتحـول الديمقراطـي، هو التنافس البرامجي للحصول على ثقة الشعب،وممارسة السـلطة بتفويـض مقيد مـن الأُمـة، ويخضع لقواعد العمل الديمقراطي،ومراقبة المعارضة، والقضـاء المسـتقل، والإعـلام الحـر، ونتائج صناديق الاقتراع المستمرة بشكل دوري،وفيما يتعلق بدور الأحزاب السياسـية الإسـلامية في الثورات العربية بالاسـتناد الى ما تقدم، نجدأن هناك اختلافاً في تقدير الدور الذي مارسته هذه الأحـزاب في هذه الثورات،يتـراوح في مدياته الأفقيـة والعمودية بيـن من يـرى:دوراً كبيراً ومتميزاً في تهيئة البيئة الاجتماعية، وتسـخين الحالة السياسـية، ورفـع وتيـرة الاحتجاجات المتراكمة،حتى وصلت لحظـة الذروة ومن ثم الانفجار، ومن يرى سـلبية الأحـزاب التقليدية وعدم مسـاهمتها في انتاج الثورة أو المشاركة فيها، بل وذهـب البعض الى الحكم على مجمل الأحـزاب بأنها كانت عقبة أمـام الثورة ومعيقا للإصلاح الحقيقي،إذ كشـفت الأحداث الأخيرة الفعاليـات الجماهيريـة والانتفاضات الشـعبية التـي عمت ولا تـزال تعم العديد مـن الأقطار العربية،عـن ضعف حضـور وتأثير الأحزاب التقليدية وعلى رأسـها الإسلامية، في الخريطة السياسية العربية، وفي مجتمعاتها المحلية، وفقا لهذا الرأي، كما كشـفت عـن غياب كبير لدور النخـب الفكرية والسياسـية فـي اللحظات التي سبقت اندلاع الحركات الشعبية.

إن القـراءة الموضوعيـة للمشـهد العربي وهو يتجلى بتحولاته الجذرية يشير الى ضعف دور الأحـزاب الإسـلامية فـي صناعـة تلـك الثورات، إذ كانت القوى الحية الجديدة لاسـيما الشبابية،هي المحرك الرئيس في هذه الثورات، وهـي قـوى متجـاوزة للأطـر الأيديولوجيـة والسياسـية وبنيتها التنظيميـة التقليدية، أي إن الأحزاب الإسلامية،كما هو الحال مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى(الليبرالية والعلمانية) لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشبابية، ولم تبادر الى الدعوة الى هذه الثورات والانتفاضات، بل فـي بعض الأحيـان تأخرت حتـى في الإعلان عـن مجـرد تأييدها للقوى الشـبابية، كما حدث فـي الحالة المصرية، والحالة التونسـية، ولكن مع تصاعد وتيرة وحجم الاحتجاجات،وانضمام كتـل اجتماعيـة مهمـة، تراجعـت الأحـزاب الإسـلامية عـن حذرهـا، واعلنـت التحاقهـا بالحراك الشعبي[٣].

فعلـى سـبيل المثـال الأحزاب الإسـلامية المصريـة بتياراتها المختلفة كانـت قد اتخذت أكثـر من موقف تجاه الثورة في بدايتها، فالتيار السـلفي كان قد أعلن رفضـه للتظاهرات قبلها بأيـام، وأكـدت مدرسـة الدعـوة السـلفية في عـدة بيانـات لها رفـض التظاهر، بل نشـرت علـى موقعهـا (صوت السـلف)، وفـي فتوى لأبـرز زعمائها (ياسـر برهامـي) أنها لا تبيح التظاهـر وتحذر منه. وعلـى الرغم من تحول هـذه التظاهرات إلى ثورة شـعبية عارمة، ظل التيار السـلفي في الإسكندرية يرفض التظاهر، وهو مـا ينطبق على مجمل الحالة السـلفية في مصـر عامة، صحيح أن هذا التيار حَسَّـنَ فيما بعد خطابه كثيراً، وتعدلت ممارسـاته، وكانت إيجابيـة فـي كثير مـن النواحي، مثـل الدعوة

إلى حماية الممتلكات العامة والخاصة، وفي مقدمتها ممتلكات المسيحيين والأجانب، وتحريم الاعتداء عليها،والقول بوجوب التصدي للبلطجية واللصوص، والمشاركة الميدانية في إنشاء اللجان الشعبية التي صارت المساجد مقاراً لعملها، كذلك الفتوى بتحريم الاستغلال ورفع الأسعار أثناء الثورة، والتحرك فعلياً لإيجاد حلول عملية لمواجهة هذا الاستغلال،حدث كل هذا التطور في خطاب التيار السلفي وممارساته، لكن ظل بعيداً عن الدور السياسي، أو المشاركة الفعلية في الثورة عبر التظاهر.

أما التيار الجهادي الذي أجرى مؤخرا مراجعات للعنف، وتحول إلى حركة سلمية،فلم تصدر عنه بيانات تحدد موقفه من الثورة، لكن الرصد العام يقول بغيابهم التام عن التظاهرات، وهذا كان أمراً مفهوماً ومتوقعاً لآلاف من الإسلاميين،إذ ما زالت قبضة الأمن وعنفه حاضرين في وعيهم بعد سنوات طويلة قضوها في أسوأ الأوضاع داخل أسوأ السجون، فضلاً عن أنهم شهدوا تصفية المئات منهم خارج حكم القانون.

أما جماعة الإخوان المسلمين، فلم تسلك بالتأكيد المسار السلفي وتقاطع التظاهرات وفاعليات الثورة،لكنها لم تكن في طليعتها،سواء في إطلاق شرارتها أم قيادتها ميدانياً، فقد تردد الإخوان أياماً في الموقف من تظاهرة الثلاثاء(٢٥ كانون الثاني) التي أطلقت الثورة، وحين حسموا قرارهم إيجابياً كان محدداً بالمشاركة الفردية لكوادر الجماعة وقواعدها مثل بقية أفراد الشعب،فقد شاركت اسماء من قيادات الصف الثاني في الجماعة من أمثال(اسلام لطفي،واحمد عبد الجواد،ومحمد القصاص)،ولم تكن هناك مشاركة بقرار مركزي للجماعة يتبنى التظاهرة ويفرض على أفرادها المشاركة، بل كان هناك قلق وترقب من المشاركة، وأكدت الجماعة ضرورة عدم الانسياق وراء خطاب الشباب الثوري، ولاسيما في ما يخص الإساءة إلى الرئيس(حسني مبارك)مباشرة، ورغم نجاح تظاهرة اليوم الأول، ألا ان الإخوان لم يبادروا إلى الانغماس كلياً في فاعليات الثورة، بل ولغاية تظاهرة يوم الجمعة (جمعة الغضب ٢٨ يناير)، كانت مشاركة مجموعة الشباب الثوري غير المؤطر سياسياً في أحزاب أو تنظيمات متقدمة كثيراً جداً على الإخوان المسلمين، الذين لم تختلف مشاركتهم كثيراً عن مشاركة الشارع المصري. غير إن موقف الإخوان تعدل كثيراً بعد نجاح تظاهرات يوم جمعة الغضب[٤]. وفي هذا الإطار يؤكد (ناثان براون) المتخصص بشؤون الحركات الإسلامية أن موقف الإخوان المسلمون أثناء وبعد الثورة أتخذ مواقفاً اتسمت بقدر كبير من عدم الالتزام،على نحو أثار حيرة المراقبين، فعلى الرغم من أن الجماعة لم تشارك رسمياً في المظاهرات في بداية الثورة،فإنها سمحت لأعضائها بالاشتراك على نحو فردي، ثمغيرت موقفها،ودعمت الثورة بشكل كامل، كما ظهر عدم الالتزام في مواقف الإخوان المسلمين مع دعوة (عمر سليمان)نائب رئيس الجمهورية آنذاك،إلى الاجتماع بزعماء المعارضة،في محاولة لاسترضاء المتظاهرين،مع الإبقاء على نظام (مبارك) في الحكم، إذ أدهش الإخوان الجميع بقبول هذه الدعوة، وإن أصروا على أنهم التقوا به فقط للاستماع وليس للتفاوض[٥].

أما في تونس، فقد كانت حركة النهضة الإسلامية آخر الملتحقين بالثورة، وذلك نتيجة لضعف الحركة، وتآكل بنيتها القاعدية، بسبب ما تعرضت له طيلة العقدين الماضيين من ملاحقات وتنكيل من قبل السلطة السياسية في تونس، فضلاً عن انفصال المستوى القيادي (الذي كان أغلب رموزه في المهجر) عن القواعد الحركية في تونس.

إن إسهامات القوى الحزبية والدينية في هذه الثورات كانت إما شبه منعدمة، كما كانت الحالة التونسية، أو غير مهيمنة، كما كانت في الحالة المصرية،وهو ما قد يعد أحد أسباب نجاح الثورتين، ولعل حقيقة حجم هذا الإسهام كان أكثر وضوحا في الحالة الليبية التي لم تعرف أية تنظيمات سياسية أو أيديولوجية مستقرة، وكان المجتمع الليبي المعروف بانقساماته العمودية على أساس قبلي، هو الذي يدير الثورة وينقلها من منطقة لأخرى، وعليه، فإن الخطاب السياسي لهذه القوى الجديدة لم يكن فقط متجاوزاً في مفرداته ومعادلاته ومطالبه لخطاب قوى المعارضة التقليدية، وإنما أيضا كان بمثابة خطاب جامع يتحدث باسم الجميع في حالة غير معتادة من التوحد العفوي بين مكونات الأمة[٦].

وبناء على ما سبق، يصعب القول أن حركة ما أو جماعة بعينها كان لها الفضل في تفجير الثورات العربية، التي كانت بشكل أو بآخر، تعبيراً عن التقاء الإرادة العامة للمجتمع في لحظة تاريخية معينة، بيد أن الوجه الآخر لذلك هو أن جميع القوى والحركات السياسية والمجتمعية ساهمت بشكل أو بآخر في نجاح هذه الثورات، أو على الأقل هذا ما تقيس به هذه القوى مصالحها وطموحاتها في مرحلة ما بعد الثورة. وبما أن هذه الدراسة تختص فقط بالنظر في دور الأحزاب الإسلامية في الثورات العربية، فيمكن القول إن إسهامات هذه الأحزاب في إشعال الثورات العربية كانت محدودة، مقارنة بالوضع التنظيمي والحركي لها.

وقد يعزو البعض هذا الحضور الضعيف للإسلاميين في الثورات العربية إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، ولاسيما في ظل الإرث الكبير من الصراع مع السلطات السياسية القائمة، وحجم الاذى الذي تحملته هذه الأحزاب والحركات،والرفض الغربي لها،والوقوف منها موقف العداء، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها في مهدها، كما حدث في الجزائر أوائل تسعينيات القرن الماضي، على أن ذلك أيضا لا ينفي ضعف الأفق السياسي لهذه الحركات، وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري.

وخلاصة القول: إن حضور الأحزاب الإسلامية في الثورات العربية لم يكن حضوراً متميزاً وطليعياً، أنما كان متماشياً مع حضور بقية القوى الأخرى، بعدِّها تعبر عن فصيل اجتماعي وسياسي موجود ومتجذر في المجتمعات العربية، ولم يكن حضورها استثنارياً أو استثنائيا بأي حال من الأحوال، وهو أمر مهم وفارق، إذ اعتادت الحركات والأحزاب الإسلامية أن تكون هي المحرك الأساس للشارع العربي، ولاسيما في الشرائح الدنيا والوسطي،وهذا يعني أن الثورات العربية الراهنة هي أعم وأشمل من أن تختزل في فصيل، أو لون سياسي واحد دون بقية قوى وتيارات المجتمع.

المبحث الثاني

أسباب صعود الأحزاب السياسية الإسلامية

بعدما لاحظنا ضعف دور الأحزاب الإسلامية عموماً في تفجير الثورات العربية،ربما يكون السؤال الأكثر تداولا عقب ما أفضت إليه انتخابات الدول العربية التي انهارت فيها أنظمة حكم دولة ما بعد الاستقلال من نتائج، يتعلق أساسا بأسباب هذا التفوق الضخم لأصوات القاعدة الانتخابية الذي حققته أحزاب التيارات الإسلامية على حساب منافسيها، وبهذه السرعة، مع أول تجربة ديمقراطية في الحياة السياسية العربية الجديدة.

بداية لابد من القول بأن هناك أكثر من إجابة لهذا السؤال، ولاسيما من قبل الأوساط التي تناهض الأحزاب الإسلامية، تراوحت هذه الإجابات ما بين القول بتوسع الأحزاب الإسلامية باستخدام ما يسمى بالمال السياسي قبل وأثناء العملية الانتخابية، وعد البعض الآخر أن بنية خطابها الإيديولوجي، ومن ثمة السياسي هو الأكثر استجابة لمستويات الوعي السياسي، ولاسيما لدى الفئات الشعبية بصورة عامة، والأكثر انسجاماً مع الطبيعة الثقافية لعموم المجتمع بصورة خاصة، علاوة على امتلاك هذه الأحزاب لجزء من وسائل الاتصال الجماهيري والفضاء العمومي الذي يجعلها على تماس يومي مع الناس، فيما يذهب فريق ثالث إلى فكرة المؤامرة، وادعاء أن صفقة ما عقدتها أحزاب التيارات الإسلامية مع الولايات المتحدة، فيما ترى جماعات رابعة -هي بالأساس من بعض مثقفي ومحترفي العمل السياسي- إن شدة قمع أنظمة الحكم المنهارة،لاسيما ضد هذه الأحزاب، هو ما منحها شرعية الاعتراف بها شعبياً وتسبب في نجاحها المتفوق، هذا إلى جانب بعض الإجابات الجزئية هنا وهناك[٧].

وعلى الرغم من وجود درجة لا بأس بها من الصحة لبعض لهذه التفسيرات أو الإجابات، غير أنها لا تعطينا السبب الحقيقي، أو التفسير المنطقي لهذا الصعود للتيارات والأحزاب الإسلامية، علاوة على أن بعض هذه الإجابات هي ذريعة بالأساس تمثل وجهة نظر منافسي أحزاب التيارات الإسلامية، ولاسيما قوى اليسار العربي التي تدفع اليوم، ثمناً باهظاً لأخطاء استراتيجية، تمثلت أساسا بغياب القدرة على تشخيص واقع دولة ما بعد الاستقلال، تشخيصا موضوعيا كان سيقودها ضرورة - لو تم - إلى صدام مفتوح مع السلطة، وهو ما لم ترغب بمقاربته لتجنب ذلك الصراع المكلف، واكتفت بدلاً عن ذلك برصد وتوصيف ممارسات السلطة المدانة إقليمياً ودولياً، توصيفات لم تمكنها من صياغة خطاب جماهيري مقنع[٨] ، الشيء الذي يؤكد مشروعية استمرار طرح السؤال المتعلق بالأسباب التي تقف وراء نجاح الأحزاب الإسلامية في موجة الانتخابات التي جرت في تونس، ومصر، والمغرب، وليبيا، واليمن، وربما سورية والسودان، وقبلها في كل من العراق وفلسطين،إن اجابة السؤال في رأينا راجع الى مجموعة من الأسباب، منها ما يتعلق باللحظة التاريخية التي جرت فيها الانتخابات، ومنها راجع الى طبيعة تنظيم الأحزاب الإسلامية، ويمكن تلخيص هذه الأسباب بالاتي[٩]:

١- طبيعة الشعوب العربية والتي أغلبها مسلمة: يلعب الإسلام كما هو معروف دوراً

رئيساً في حياة العرب، كما يمثل الدين أحد الركائز الأساسية في حياتهم السياسية، ومع ذلك كان الإسلام مغيب عن الحياة العامة، لذلك فإن اختيار الإسلاميين جاء رداً على موجات التغريب التي عانت منها الشعوب العربية طويلاً، ومبالغة بعض الأنظمة الدكتاتورية في هذا التغييب، وفي احتكار التعبير عن الإسلام والنسخة الرسمية له في تحالف مع بعض النخب الدينية السيئة، ولما ارتبط أداؤها بالفساد طال ذلك من صور الدين الرسمي، والتجأ الناس أكثر الى النسخ الشعبية للدين، التي عبر عنها الدعاة الجدد والسلفيون ودعاة الفضائيات.

٢- الوضع النفسي والروحي والحضاري الذي تمربه الأمتين العربية والإسلامية، من تردي أُممي وقيادي،وتفسخ في الأخلاق،وانهيار للقيم والمبادئ والمثل الفاضلة والدينية،كان له دور كبير في وصول تلك التيارات الإسلامية ، وبغض النظر عن توجهاتها الدينية الى سدة الحكم. على اساس أن تلك الأحزاب تقوم على ايديولوجية دينية كفيلة بتحقيق الاستقرار النفسي الذي يبحث عنه المواطن، وتخليصه من حالة الضياع الروحي والحضاري، بعدما فشلت الأنظمة السابقة في تحقيقه.

٣- قمع الأنظمة للإسلاميين: هناك احساس كبير لدى الشعوب العربية كافة بتعرض الحركات الإسلامية للظلم من جانب الأنظمة الحاكمة، فجماعة الإخوان المسلمين ظلت محظورة طيلة سنوات حك (حسني مبارك) على الرغم من عمل اعضائها اليومي الى جانب المواطن العادي ومساعدتهم إياه تعرضت لهجمات إعلامية وامنية عنيفة من جانب نظام(مبارك)الأمر نفسه تعرضت له حركة النهضة في تونس والتي ظل أعضاؤها مطاردين أمنياً حتى سقوط نظام الرئيس السابق (زين العابدين بن علي).

٤-شعور الناخب بوجود خبرة سياسية كبيرة لدى التيار الإسلامي،سواء لدى حركة النهضة في تونس أو جماعة الإخوان مقارنة بغيرها من الأحزاب والحركات التي نشأت من رحم الثورة. صحيح أن حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان نشأ أيضًا بعد الثورة، لكنه ليس منفصلاً عن الجماعة الأم على الأقل خلال هذه المرحلة، وهو ما يكسبه زخماً سياسيًّا كبيرًا عمره قرابة ثمانين عاماً.

٥- فكرة التصويت العقابي التي تمت في المرحلة الأولى: ونقصد بها تصويت الكثير من الناخبين لصالح التيارات الإسلامية كعقاب للأحزاب القومية أو اليسارية، فعلى سبيل المثال صوت الكثير من المصريين لصالح الأحزاب الإسلامية رداً على دعم الكنيسة للكتلة المصرية، وتحديدًا لحزب المصريين الأحرار، وهو ما يعيد إلى الذهن فكرة التصويت على أساس الدين التي برزت بصورة كبيرة خلال المدة الأخيرة، وربما كان هذا التصويت - أغلبه من الكتلة الصامتة الشعبية التي ليس لها توجه أيديولوجي معين وحزب تتمسك به- هو أحد أسباب ارتفاع أسهم التيار السلفي بعدِّه التيار المقابل للتيار القبطي في ظل الصراع الكبير بين الطرفين، والذي برز بصورة كبيرة على الفضائيات التابعة لكل منهما خلال المدة الماضية مقارنة بالإخوان، الذين يعدُّوهم هؤلاء أكثر تساهلاً وتسامحاً في الملف القبطي.

٦- الهيكل التنظيمي للقوى الإسلامية، ولاسيما حركة النهضة الإسلامية والإِخوان،

هذا الهيكل والانتشار الكبير للأحزاب الاسلامية في أنحاء البلاد كافة المتواجد فيها تلك الأحزاب والحركات، هو الذي جعل لديها القدرة على حشد الأصوات لمرشحيهم من الدوائر كافة ، لا سيما في ظل النظام الانتخابي المعقَّد فيما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية بصورة يصعب أن ينجح أي شخص مستقل بسهولة، إلا إذا كان شخصيةً مشهورةً أو يعتمد على دفع رشاوٍ انتخابية.

٧- الدور الاجتماعي والخيري للإسلاميين:
تلعب الحركات الإسلامية في العالم العربي، ومنذ عقود طويلة دوراً كبيراً في الأنشطة الاجتماعية والخيرية، وحافظت على علاقة متينة تربطها بشرائح المجتمع كافة ولاسيما تلك المهمشة، مما قرب بينها وبين فئات المجتمع كافة، الأمر الذي انعكس على نتائج صناديق الاقتراع.

إن الأسباب السالفة الذكر هي ما دفعت الشعوب أن ترى من وجهة نظرها أن الخلاص في تلك الأحزاب الإسلامية وأفكارها، أي تلك المجموعات التي وقع اختيار ثقتها عليها في هذه المرحلة التاريخية المضطربة، لقيادة وتحريك وإدارة المرحلة الراهنة من حياة الأمة المتردية في مختلف الجوانب، ولاسيما الجانب الثقافي والروحي، كونها تملك ما تحتاجه في هذه المرحلة الحضارية، وما تحتاجه الجماهير المتعطشة للحرية والعدل والاستقرار،إذ لا يمكن لأيّ حزب علماني ينادي بالديمقراطية والحرية، أن ينجح في الانتخابات بنسبة تأهله لقيادة هذه الشعوب طالما هناك نسبة عالية من الشعب الذي لم يذق طعم الحرية، ولا يعرف معنى الديمقراطية نتيجة للاضطهاد والاستبداد التي عانى منها لعقود(١٠)

إن البيئة الحالية للمجتمعات العربية ليست مؤهّلة لقيادة الأحزاب العلمانية والنخب المثقفة لتطبيق مبادئها في هذه المجتمعات المتخلفة ثقافيا وعلمياً وسياسياً واجتماعياً وحضارياً،انّ هذه الحقيقة هي التي جعلت قادة الشباب التونسيين وعلى رأسهم الأحزاب العلمانية يتفاجؤون بفوز حزب النهضة الإسلامي ليحصد لوحده حوالي نصف نسبة الأصوات في الانتخابات التي حدثت بعد الثورة في تونس، وكذلك في مصر إذ الإخوان وبقية الأحزاب الإسلامية متمسكين بأنّ وضع الدستور سيتم بعد الانتخابات، لثقتهم بنجاحهم في الانتخابات وهو ما حصل فعلاً.

وما تقدم من وجهة نظرنا يمثل التفسير المنطقي لأَسباب صعود الأَحزاب الإسلامية التي عبرت عن طموحات شعوب المنطقة وآمالها في الحرية والعدالة والكرامة، وفي ظل وجود هذا الفراغ، وندرة الأحزاب والتيارات القريبة من حاجاتها الثقافية والفكرية والنفسية، مما يمكن أن يوفر لها الأمل والسكينة والاستقرار والعدالة الاجتماعية والديموقراطية، وهو ما كانت تنادي به حين خرجت ضد انظمتها وحكوماتها.

المبحث الثالث

الأَحزاب الإسلامية ما بعد الثورة وإشكالية السلطة

مـن المعروف أَن هـدف جميـع الأَحزاب السياسـية الوصـول الـى السـلطة، ولا وجود لحزب سياسي يسعى الى نشر أَهداف سامية،أَو الدفـاع عن فكرة معينـة، الإ بمقـدار ما تكون هذه الأَهداف والافكار جزءاً من عملية سياسية مشدودة الى هدفها النهائي الا وهو السلطة،وهذا الكلام ينطبق على الأَحزاب الإسـلامية، وعبر التاريخ جميع الفرق الإسـلامية المنتشرة يمكن أن تُعد بشـكل أَو بآخر تنظيمات سياسية اتخذت الدين كإَطار فكري لممارسـة النشاط السياسي، ومحور خلاف هذه الفرق كان منذ البداية حول الخلافة والإمامة وأَصول الحكم وفلسـفته، مما دفـع إلى القـول بأنها السـبب الأول والأهم في نشـأة الفرق والأَحزاب الإسـلامية [١١].فالفكر السياسي الإسـلامي يتميز عن غيره في رؤيته للسـلطة،والتي تقوم على أسـاس أن الشـريعة الإسـلامية تؤكـد على عـدم وجود سـلطة في الأَصل لغير الله تعالى ، فالسـلطة المطلقة على الكـون هـي لله تعالى وحـده، فلا سـلطة لفرد علـى آخر، ولا سـلطة لفرد على نفسـه، ومن أجل تكامل الشـخصية الإنسانية واتساق النظام الاجتماعـي بما يضمـن تحقيق مصالـح الفرد والمجتمع فوّض الله تعالى مساحات من سلطته إلى خلقه أفراداً كانوا أم جماعات[١٢].

إن السـيادة لله تتمثل في سـيادة الشـريعة الإسـلامية المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية، ومصادر التشـريع الإسلامية الأخرى كالاجتهـاد والقيـاس وغيرها. وهـي تقبل مبدأ الشـورى كأسـاس سياسـي لنظام الحكم. وبناءً على هذه المقولة؛ فإن معظم الأحزاب السياسية الإسـلامية ترى في الديمقراطيـة بدعة غربية تنطلق من أرث حضاري وفلسفي غربي، وإنها ذات طابـع إيديولوجـي يسـعى لفـرض هيمنة الثقافـة الغربيـة القائمة علـى العلمانية وفصل الدين عن الدولة، وهي تطرح الشـورى كبديل للديمقراطية[١٣].

وقد انبثقت الأَحزاب الإسلامية مستمدة من هذه الأسـس قاعدة إيديولوجية وارتبط وجودها في البلدان العربية بالحقبة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال، إذ حاولت التيارات الإسلامية بلورة أحزاب سياسـية لتقـود النضال ضد السـيطرة الاسـتعمارية، وقـاد بعضهـا حركـة المقاومة ضد إسـرائيل والحركة الصهيونية، مثل حركة الإخوان المسلمين وحماس. ومن ناحية أخرى؛ حاولـت بعـض التيـارات الإسـلامية؛ قيـادة حركات الرأي العام المعارضة للسـلطة القائمة فـي الحقبة الاسـتعمارية والمواليـة للغرب في المنطقـة العربية، ومحاولة هذه الأحزاب تأليب الرأي العام والشـعوب العربية على التوجهات الغربية للأنظمـة العربية واتهامهـا بالعلمانية. والدولـة في عـرف التيار الإسـلامي مازالت مجرد أداة تبدو طيعة ويجب تسـخيرها لصالح مشـروعه وياتي يتحصن في الدستور، ويطبع مختلف جوانب عمل هـذه الدولة بطابعه، دون النظـر لعواقب ذلـك الخاصة بوحـدة الجماعة الوطنية وحيويتها [١٤].

وهنا تظهر اشكالية بناء دولة لدى التيارات الإسـلامية ذات طابـع دينـي بـدلا مـن دولة مدنية سـارت فـي بنائهـا البلـدان العربية مدة طويلة،والفرق بين الدولتين يتجلى في مواضيع جوهريـة:» فالفـرد فـي الدولة المدنيـة يتمتع

بحقوق المواطنة كافة،كما يتكلف بكل واجباتها. أما في الدولة الدينية،فلا ينال الا ما يسمح به ولي الأمر،ويتحمل كلما يفرضه من تكليفات.

الدولة الدينية دولة عقائد الطاعة فيها للحاكم بأمر الله ، أما الدولة المدنية فدولة برامج والطاعة فيها للقانون. الدولة المدنية باختصار دولة تحمي الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العقيدة أو اللغة أو اللون أو الجنس. أما الدولة الدينية فصورة منصور الحكم التسلطي الذي يوظف المقدس فيغير الهدف الذي أوجده الخالق من أجله. تختار من بين المقدسات التي تؤمن بها جماعات المجتمع مقدساً واحداً تفرضه بتفسير واحد على الآخرين»[١٥]. من هنا يمثل شكل الدولة واحداً من أهم التساؤلات التي تطرح في الوقت الراهن.

وكما هو معروف أن الأحزاب الإسلامية هي أحزاب ثورية تسعى الى قلب الأوضاع في الدولة وفقا لأيديولوجيتها، وهي برزت في المرحلة التي انبثقت فيها الحركات القومية في البلدان العربية، إذ كانت تلك الحركات تسعى الى التحرر وتحقيق حلم الدولة القومية، وبعد قيام الثورات في منتصف القرن الماضي كانت الجماهير مستعدة للتنازل عن بعض حقوقها وحريتها في سبيل تحقيق هذا الحلم، فعند الثورات غالبا ما ترغب الجماهير بتحقيق تغييرات حاسمة[١٦] ، وقد حاولت الحركات الإسلامية منذ نكسة حزيران عام ١٩٦٧في أن ترث كلية حركة القومية العربية التي كان يجسدها الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر) من جهة، وحزب البعث العربي الاشتراكي من جهة أخري،أرادت أن تكسب الشارع العربي لصالحها نهائياً من أجل تهديم الدول القائمة وإقامة ما تسميه دولة إسلامية.

فإذا كان هذا هو مطلبها عندما كانت خارج السلطة، فكيف هو الحال وقد آلت اليها السلطة بعد موجة الثورات الأخيرة في المنطقة العربية، التي اسقطت الأنظمة الأوتوقراطية، التي قصت وهمشت، وحجبت الشرعية طيلة المرحلة السابقة عن الحركات الإسلامية ؟

أولا: لابد من القول ان الجماهير التي ثارت من أجل تحقيق حلم جديد غير الحلم القومي ،هذا الحلم يتمثل بـ(الحرية والعدالة والمساواة)، غير مستعدة بأي حال من الأحوال ان تتنازل عنه في سبيل تحقيق أي ايديولوجية حتى وإن كانت إسلامية، وهو ما يشكل عائقاً أمام الأحزاب الإسلامية في جعل أهدافها موضع التنفيذ،فاذا ما نظرنا الى الذين فجروا الثورات نجد أنهم جيل جديد،والحركات القومية والاسلامية واليسارية الثورية بالنسبة اليهم تاريخ قديم، ولا يهتم هذا الجيل بالأيديولوجية، فشعاراتهم كلها براغماتية، ولا يستعينون بالإسلام كما فعل أسلافهم، ولا يعني هذا بالتأكيد انهم علمانيون، بل يعني ببساطة أنهم لا يرون في الإسلام إيديولوجيا سياسية قادرة على خلق نظام أفضل. وهو ما شكل للأحزاب الإسلامية تحدياً،إذ تأرجح الخطاب السياسي للحركات في مرحلة ما بعد الثورات ما بين استجابة للثورة الجديدة، الذي لم يستند الى مرجعية إيديولوجية أو حزبية محددة، ولم يكن الوازع الديني منطلقا مباشراً لها، وبين الوفاء للمنطلقات الإيديولوجية التي صاغها حول أصول الحكم، ومرجعيات الدولة خلال مراحل الحكم السابقة،فنجد الأحزاب الإسلامية تتردد بين المرجعية الدينية، وبين الاعتراف بالنظام الانتاجي والاقتصادي الحالي، الذي لا ينسجم مع منطلقاتها الفكرية، وبين التلميح الى اسلمة شاملة لكل قطاعات الحياة العامة،وبين الحديث عن تعددية سياسية واصول دولة مدنية، كل هذا

يشـير الى مسـتوى اللاجهوزية لدى الحركات الإسـلامية للمرحلة الجديدة، او حتى اسـتيعاب مقتضياتها الفكرية والسياسية.

وعلـى الرغـم مـن أن الأحـزاب الإسـلاميةحققت بعض المكاسـب فـي مرحلة ما بعد الثـورات العربية،منها، أولاً: سـيكون مـن حق هـذه الحركات الحصـول على وضع شـرعي وقانونـي يمكنهـا مـن العمـل بحرية وعلنية،فالثـورات لـم تسـقط فقـط الأنظمـة السـلطوية،وانما اسـقطت معها ثقافة الأقصاء والاسـتبعاد التـي كانـت حاجزاًأمـام القـوى والتيـارات الدينية،وثانيا: سـوف يفتح المجال السياسـي لهذه الحركات بشـكل اكبـر مما كان عليـه الوضـع سـابقا، وسـيكون بمقدورها أن تمـارس دورا سياسـيا كثيفـاً سـواءً من خلال المشـاركة في المناسـبات الانتخابية بدون قيد، ام من خلال عقد تحالفات والدخول في ائتلافات سياسـية علنية. وثالثا: فتـح المجال الاجتماعي والحركـي أمام التيـارات الإسـلامية من أجل تأكيـد وترسـيخ حضورها الشـعبي، مما يعني امكانية التمـدد القاعدي مجتمعيا وثقافياً، الا أن هذه الأحزاب الإسلامية من جهة أخرى ستواجه مجموعة من التحديات،لعل من أبرزها ما يلي:

١ ـتوطيد السلطة :

إن الثـورات العربيـة لـم تكن على نسـق الثورات التاريخية من حيث قيام طبقة أو حركة أو تيار معين يحمل فكرة يسـعى لتحقيقها بقيادة الثورة، بل على العكس أن هذه الثورات لم يكن لها قيـادة واحدة تجمعها،أو طيـف محدد لذلك سميت ثورة الشباب ، وهو ما سوف يخلق مشكلة توطيد السلطة،ولاسيما وأن هذا التوطيد يحتاج الـى وقت طويل، وما دامت السـلطة مسـتجدة وغير موطدة فان الصـراع مطرد بين مختلف الفئات الثورية،لأن كل فئة تريد أن تصبح الفئة المسيطرة،في ظل عدم وجود قوى مهيمنة، كما أن هناك تحـد جوهري يتعلق بتوطيد السـلطة وهي أن الثورة اسـقطت رؤسـاء النظم، وربما اسـقطت بعض المؤسسـات، لكنها الى الأن لم تسقط كل مكونات النظام الذي وقعت الثورة في بلده وهذا شـيء طبيعي،إن اعوان النظام القديم يسـتطيعون في بعض الاحوال أن يسـترجعون من القوة ما يمكنهم من الانقضاض على النظام الجديـد والقضاء عليه واكثـر ما يتوافر نصيب النجاح لها في المرحلة الأولى من قيام الأنظمة الجديـدة قبـل أن يتاح لها أن توطد سـلطتها أو تقضي علـى الفوضى[١٧] ، امـا التحدي الآخر الذي سـتواجهه في توطيد السلطة، إن أي فعل سـتقوم به الأحزاب الإسـلامية من أجل فرض النظام سيفسـر على إنه عودة الى الاستبدادية، وإنـه انتهـاك للحقوق والحريات، ولاسـيما أن العقـل الجمعي للجمهور المعـارض للأحزاب الاسـلامية يرى أنها تسعى الى تأسيس حكومة دينية ثيوقراطية تعودبنا الى العصور الوسطى بلا حريات،أو حقوق، مسـتندين في تبرير ذلك الى تجربتين حديثتيـن :تجربة الحكم في ايران وافغانستان.

٢ ـ تداول السلطة:

إن التداول السـلمي للسلطة والتناوب عليها من قبـل القوى السياسـية الفاعلة هـو الجوهر الرئيس للديمقراطية الصحيحة، وليس للتعددية الحزبيـة والعمل السياسـي العلنـي المرخص به ايـة قيمة مـن دون قدرة هـذه الاحزاب في الوصول الى السلطة، إن المطلوب من الاحزاب الاسـلامية في الوقت الراهن هو تأسيس سلطة لها طابع الدوام والاستقرار، سلطة تكون بمنأى عن الهزات والتقلبات والمشاحنات،وأن التداول بحاجة إلى مسـتلزمات لابد مـن وجودها، لعل مـن أبرزها وجود تعددية سياسـية، وحرية في

تكوين الأحـزاب، فضلاً عن وجـود انتخابات حـرة ونزيهـة تمكن تلـك الأحـزاب المتعددة مـن التعاقـب علـى السـلطة، وهـذا جوهـر مـا يعنيـه مفهـوم تداول السـلطة فـي المفهوم الديمقراطي،وبشكل عام يمكن القول بأن معظم الأحـزاب الإسـلامية رأت بأن هنـاك خلافات واضحـة بين مضمـون الديمقراطية والخطاب الإسـلامي السياسـي المعاصر، وقـد تركزت الانتقادات الأساسـية لمفهوم الديمقراطية حول النقاط الاتية[١٨]:

أ- رفض مبدأ الحرية الفردية،والتي تجعلها الديمقراطيـة الأسـاس لنظريتهـا والقيمة العليا فـي المجتمـع الرأسـمالي،إذ تـرى الأحـزاب الإسلامية أن الأساس للدولة الإسلامية هو فكرة العدالـة كقيمة عليا وضـرورة الالتزام بالحرية المسؤولة، والتي لا تتعارض مع قواعد الشرع.

ب-رفض فكرة سـيادة الأمة التي تظهر في صورة قوانين ودساتير تنظم حياة المجتمع دون أي اعتبارات دينية وروحية .

ت-رفـض فكـرة التعدديـة السياسـية من قبـل بعض الأحزاب،لأنهـا تتعارض مع وحدة العقيدة والأمة في الدول الإسلامية.

ث- انتقاد فكرة المصلحة الخاصة؛ وإهمال المصلحـة العامة لـدى الديمقراطيـة، وتطرح الأحـزاب الإسـلامية فكـرة السـعي لتحقيـق مصلحة الفرد والجماعة معاً؛وانه يمكن تجاوز المصلحة الفردية للصالح العام.

فـي ضوء تلـك النظرة تجـاه الديمقراطية مـن قبل بعـض الأحـزاب الإسـلامية، والتي تشـكل أساسـاً لمفهوم تـداول السـلطة، يجعل بقيـة الأحزاب تضع مصداقيـة التداول موضع شـك،والخوف من الاسـتبداد بالسلطة،و قد أكد على هذه الحقيقة(حسـن الترابي)حين اشار الى وضـع الحركة الإسـلامية السـودانية وتجربة الوصول للسـلطة مبيناً « أن الحركة الإسلامية هناك انحرفت عن مسارها الذي كانت تعتمد فيه على الشـورى والقيم الإسـلامية حتى أصبحت بعد وصولها للسـلطة منغمسـة بالسلطة، وذلك بفعل الحاكم الذي بيده كل شيء، ومع استشراء الظلم والقمع وكبت الحريات، ووصول ذلك لأن يكون سياسة متبعة، حتى أصابت هذه السياسة سمعة حكم الإسلام بسـوء في الرأي السوداني العـام بل فـي العالم « أن انجذاب الإسـلاميين إلى ممارسـة العمل السلطوي ممكن أن يحولوا الحكم كوسـيلة للقمع بدلاً من أن يحافظوا على دور الحكم كوسيلة وأداة لبناء الأمة، وللوصول للمشروع الشامل الذي يتطلعون إليه[١٩].

ويزداد التخوف من التمسك بالسلطة مع تغير نبرة الإسـلاميين بعد توليهم السلطة، وتحولهم الى الخطـاب الاسـتعلائي،وخطاب الوصاية على سـبيل المثال عبر عن ذلك مرشـد جماعة الإخوان المسـلمين في مصر(محمد بديع)حين صدم كل القوى السياسـية في مصر بعد الثورة بقوله:«إن الجماعة تمديدها لكل القوى السياسية كمـا تمد الأم يدها إلى أبنائها»! فمنذ الاسـتفتاء وخطـاب الجماعـة يعـزف على نغمـة القوى السياسـية «الأخـرى التي تشـق الصف،وكأن موقف الجماعة هو المرجعية الثابتة التي توحد بكلمتها الأمة،في مواجهة جماعات سياسـية قد تصيب وقد تخطئ في مواقفها بمقدار أتفاقها أو اختلافها مع موقف الجماعة»[٢٠]

الأحزاب الإسـلامية تعد نفسها هي صاحبة المشـروع النهضوي الذي يسـتمد من الإسلام

كأيديولوجيةأمـا بقية الأحـزاب والتيارات في نظرهـا فهـي تحمل مشـاريع مرتبطـة بأجندة خارجيـة وغربيـة عن واقع الأمة الإسـلامية، فهنـا يكـون تداول السـلطة علـى المحك، فهل يمكن أن تتنازل هذه الأحزاب عن السلطة دون اكمال مشروعها الإسلامي، وتسلم السلطة، الى من تعدهم ضد الإسلام،أم تعد أن تداول السلطة يكون بين الأحزاب الإسـلامية فقط . وإذا كانت التعددية والتوافق، «يعنيان الوصول إلى منطقة التلاقي بين الفرقاء دون نفي أو استلاب الآخر، فإن الإسـلاميين رغـم دعوتهـم للتوافق إلا أن ممارسـاتهم السياسـية فيها كثير مما يتعارض ويتناقض مع هذه الدعوة»، ويحتاج الإسلاميون برأينا لتجاوز هذا التناقض.

٣- تحدي الفصل بين النشاطين الديني والسياسي:

الحركات الإسلامية عموماً تقوم على أساس الخلـط ما بيـن الجانب الديني والسياسـي على اساس أن الدين الإسلامي دين ودولة،ولا يوجد فصل بينهما، وبما أن الأحزاب السياسية عمومًا تقوم على أَسـاس الولاء والانتماء السياسـي لا الدينـي، وأن الأحزاب الإسـلاميةلا يوجد فيها حدود فاصلة بين الدعوي والسياسـي،أي الدور الدينـي والاجتماعي والنشـاط السياسـي، فإن المطلوب من هذه الأحزاب في المرحلة القادمة هـو الفصل الكلي على مسـتوى الوعي والفكر الحركي، بين منطـق الجماعة الدينية، ومنطق الحزب السياسـي، وهذا أمر فـي رأينا صعب الحصول ولاسـيما بالنسبة لجماعة الإخوان في مصر.

٤- تشظي القوى السياسية على الساحة الوطنية:

إن كلاً من الإسـلاميين والعلمانيين، القوى السياسـية الرئيسـة، لا يمثلون كتلاً متجانسـة، بل هـي فصائل وتنظيمـات متعـددة القناعات والتوجهـات، وهـو مـا يزيـد مـن احتمالات الانـزلاق نحو الطائفيـة والتعصـب، بدلا من التوافق والاجماع، ومما يسـاعد على التشـظي هشاشـة مؤسسـات الدولـة وضعـف أجهزتها ممـا يقلـل مـن مصداقيتها،وحيادتهـا، وكفاءة تدخلهـا لفـض النزاعـات والخلافات،ولايقف التشـظي السياسي على السـاحة الوطنية فقط، وانمـا الانقسـامات داخل الحركات الاسـلامية نفسـها،علاوة علـى أن التغييـر السياسـي دفع بالحركات الإسـلامية الى تأسيس عدد كبير من الأحزاب سياسـية[٢١]. وهو مـا جعل المرجعية الإسـلامية ليست حكراً على حركة دون أخرى في المجال السياسـي، وهو ما ساهم في احتدام حدة التنافس بينها، وهذا التنافس مرشح للتزايد في حالة خروج التيارات العلمانية من المنافسة على السلطة.

٥ تحقيق العدالة الاجتماعية :

التحـدي الآخـر هـو كيفية تحقيـق أهداف الثـورة فـي الحريـة والتنمية، وكيفيـة تحويل شـعارات الثورة إلى برنامج سياسي اقتصادي اجتماعـي وهوياتي.فقد ورث الإسـلاميين عند وصولهـم للحكم مشـاكل اقتصاديـة،إذ وجدوا هناك حجم ضخم من الفسـاد والنهب المنظمين للمـوارد العامـة من قبـل نُظُم الحكم السـابقة، واغلبية كاسحة من الشعب تعيش في مستويات

متردية، ونسبة بطالة عالية في المجتمع ،كل ذلك سيفرض بالضرورة اتباع سياسات جديدة[٢٢].هذه المشاكل لا تحتمل التأخير وبحاجة لحلول سريعة،وأن أي تباطؤ يؤدي الى فقدان الثقة بين الإسلاميين وبين الجماهير التي اوصلتهم للحكم،وبالتالي بحث هذه الجماهير عن بديل جديد،كما بحثت عن بديل غيرها كالاسلاميين عند فشل خطط،وبرامج ووعود من سبقه وبالتالي الدخول في دوامة جديدة من عدم الاستقرار.

٥-التحديات الإقليمية والدولية :

تشكل التحديات الإقليمية والدولية عاملاً محورياً يتعلق بالمحاولات الخارجية للالتفاف على الثورات، والإمساك بزمام الأُمور، ومن السعي وراء قضية الطمأنينة، والاحترام الكامل للاتفاقيات، فضلاً عن تحدي الانجرار وراء الاعتراف الغربي بالتيار الإسلامي المعتدل، وتأخذ العلاقات مع إسرائيل الدور الأهم في المرحلة القادمة بالنسبة للحركات الإسلامية ولاسيما دول المواجهة لها، ومنها مصر، ومستقبل المعاهدات مع اسرائيل،إذ كانت الحركات الإسلامية جزءًا من المعارضة الشعبية العربية،التي عارضت المعاهدات لأنها تعد تنازل عن أحدى الثوابت الإسلامية،واعتراف بالاحتلال لفلسطين واضرت بالشعب الفلسطيني،إلا أن بعد وصولهم للسلطة،ستكتشف الأحزاب الإسلامية أنها أمام التزامات دولية لن تكون في الشعارات الثورية صلة بالواقع، وعليها أن تتخذ قرارات دقيقة بحق هذه الاتفاقيات والمعاهدات، ترضي المجتمع الدولي ومجتمعات دولها، ولا تقف تحديات الحركات الإسلامية عند المعاهدات والاتفاقيات، بل يتعدى ذلك الى الساحة الإيديولوجية، فهل من الممكن أن يقدموا الإسلام كثقافة عالمية ومشروعاً مختلفاً عن الغرب،وتحدياً حضارياً للعولمة والليبرالية الجديدة،التي تبشر بها الإدارة الأمريكية[٢٣] .

المبحث الرابع

مستقبل الأحزاب السياسية الإسلامية في المنطقة العربية

إن الحديث عن مستقبل الأحزاب الإسلامية في البلدان العربية يتداخل مع الحديث عن مدى نجاح أو فشل الثورات العربية، وبما أننا لا يمكن الجزم بنجاح أو اخفاق هذه الثورات، لأن الثورات تقبل التقييم بعد مرور سنوات عديدة،ولا يمكن لأي مراقب للأوضاع السياسية في كل من مصر وتونس وليبيا وحتى اليمن أن يجزم بنجاح الثورة في أي منها بشكل كامل. كما لا يمكن في الوقت ذاته انكار حجم الإنجازات التي حققتها تلك الثورات، ولعل من أهمها هو نجاح تلك الثورات في فرض واقع جديد على المشهد السياسي ساعد على دفع عجلة الحريات، ومن ثم اجراء أول انتخابات على قدر من الديمقراطية في الحالتين التونسية والمصرية،كما نجحت هذه الثورات في التقريب بين مختلف القوى، أما جوانب الاخفاق فيمكن تلخيصها بتشويه القوى الانتقالية لصورة الثوار،وافتقاد هذه الثورات الى قائد يجمع الصفوف، ثم الى سطوة التيار الاسلامي، الى

جانب اسباب أقل اهمية تتمثل بمخاطر انهيار الدولة،والصراع على السلطة، وتشرذم القوى الثورية.

ومايمكننا قوله هنا هو أن الثورات العربية ما زالت في المرحلة الانتقالية ومجرد استمرار خروج الشعب إلى الشارع في مظاهرات ومظاهرات مضادة يدل على أن الثورة ما زالت تبحث لها عن أتجاه وهدف، وأن مجرد سقوط رأس النظام لا يعني نهاية النظام، كما أن البروز المتزايد للنزعات الدينية، والتدخل الخارجي في مجريات الثورة يثير القلق على الثورة ومن الثورة ، أن نجاحات ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن يمكن فقدانها مع مرور الوقت إن لم تنتج الثورة ثقافة الثورة بمضامين ديمقراطية تحررية.

وفيما يتعلق بالأحزاب الاسلامية التي اوصلتها هذه الثورات الى سدة الحكم،وهي تعد الفائز الأكبر في هذه الثورات، نقول ورغم كل تلك النجاحات التاريخية الكبيرة لحركات الإسلام السياسي في العالم العربي خلال المرحلة الراهنة، وبغض النظر عن الأسباب التي أوصلتها الى هذه المكانة، ورغم وضوح فكرة تبني المجتمع والجماهير للرؤية الأيديولوجية والسياسية ولو لمدة مؤقتة لتلك الأحزاب والتيارات الدينية، إلا أن ذلك لا يضمن لها النجاح المطلق أو المستقبلي، فبقاؤها في السلطة والحكم مرهون بعدد من الشروط الصعبة، ولابد أن تدرك أن المحيط الداخلي والإقليمي والدولي لا يزال ينظر إليها بريبة وخوف، ولاسيماً في ظل ذلك الخليط الواسع من الثقافات والأيديولوجيات والتيارات والأديان التي تحيط بها، وستكون مسؤولة عن إدارة شؤون حياتها وقوتها وثرواتها ومستقبلها.

ومن خلال استقراء اللحظة التاريخية الراهنة، وبنظرة الى مستقبل تلك التيارات والأحزاب الدينية التي وصلت الى سدة الحكم في البلدان العربية، فإننا نؤكد على أن ضمان بقاء تلك التيارات الدينية في السلطة سيعتمد خلال المرحلة المستقبلية القادمة على استمرار ثقة الغالبية الجماهيرية فيها، وفي أفكارها وتوجهاتها، وسياساتها المستقبلية على أرض الواقع، ولاسيما تلك التي تلامس الحياة اليومية للناس، وكذلك مرهون بمدى قدرتها الأيديولوجية على مواكبة التغيرات الجيوسي اسية،والجيوستراتيجيةالدولية المتسارعة من حولها.

وبمعنى آخر فان بقاءها واستمرارها مرهون بالتجربة والتطبيق، وبمدى قدرتها على توليد القوة والطاقة السياسية الجماهيرية المحركة لمسوغات ضمان البقاء والاستمرار والمحافظة على السلطة،والقيادة السياسية والاجتماعية والإنسانية، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية خلال المرحلة القادمة، هذا فضلاً عن أهمية التزامها باستمرار الاعتدال في الرؤية التي تحقق الإجماع الجماهيري على بقائها في السلطة، والتي تتمثل في الابتعاد عن التزمت والتشدد الأيديولوجي والسياسي، وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة السابقة من العدل والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي، وإلا فان النتيجة ستكون واحدة ومتقاربة: ذهبت دكتاتوريات ملونة لتحل مكانها أُخرى بنفس الأَلوان.

وهناك سؤال يطرح هنا فيما يخص مستقبل الأَحزاب السياسية الإسلامية التي وصلت الى

السلطة يتعلق بمدى امكانية اتباع هذه الاحزاب لأي من النماذج الإسلامية التي وصلت الى السلطة في بلدان اخرى كإيران مثلاً أو حزب العدالة والتنمية التركي،أو احتمال العودة الى الأوضاع القائمة الى ما قبل التغيير السياسي، وأما انها ستفرز نموذجاً إسلامياً خالصًا؟

بالنسبة للنموذج الإيراني لأبد من القول أن هذا النموذج من الصعب أن يكون مرشحاً لأن يكون منهجاً لأي من الأحزاب والتيارات الإسلامية التي وصلت الى السلطة، وذلك لاعتبارات عدة،منها أن النموذج الإيراني يستند الى تأويلات خاصة بالفقه والمذهب الشيعي الذي يمنح رجل الدين وضعية عليا، وهو ما لاوجود له في المذاهب السنية المنتشرة في كل من مصر وتونس والأمر الثاني: هو أن النموذج الإيراني يستند الى ثورة قادها الإسلاميون في المقام الأول والإمام الخميني،وهو مالم يحدث في الثورتين التونسية والمصرية، التي قامت بهما وانجحتهما ظروف وقوى سياسية مختلفة تماما،من بينها الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس. والأمر الثالث : أن ثمة عناصر عدة ستحول دون تمكن الإسلاميين تماما من السلطة في البلاد العربية، وربما يأتي على رأس هذه العناصر أن الثورات العربية مازالت حتى الآن في منتصف الطريق، ويبدو أنَّ السلطات تسعى الى تركيز نظر الجمهور على فضح القوى الإسلامية واظهار صورتها السيئة، ومن ثم يحكم الجمهور عليها قبل استيلائها على السلطة، والى حد ما قد يقتصر الأمر على الحكم عليها من خلال الايهام بطرق ادائها السياسي في ما لو تولت الحكم، وان وصلوا ستعمل على حرمانهم من ممارسة السلطات. الأمر الرابع: هو أن في إيران حرساً ثورياً ينتمي للمؤسسة الإسلامية الحاكمة ويدين بالولاء للمرشد الأعلى للثورة، وهو ما يصعب أن يحدث في تونس أو مصر في ظل بناء عقيدتي كل من الشرطة والجيش طيلة عقود على استئصال أي عناصر لها انتماءات إسلامية من داخلها [٢٤].

علاوة على ما تقدم فإن النموذج الإيراني لا يمكن تحديد خصائصه الا في ظل النظرية السياسية، والممارسات الدينية ذات الأصل الإسلامي الشيعي، مما يجعله فريداً من نوعه ولا يمكن الاقتداء به الا في حدود ضيقة، وهو يفترق عن نظرية الحكم لدى أهل السنة والجماعة انطلاقا من التباين حول الإمامة،وشرعية الخلافة، ومكانة أهل الحل والعقد، وعقيدة المهدي المنتظر... الخ.

أما بالنسبة للنموذج التركي(حزب العدالة والتنمية)، فمرشح لأن يستنسخ في الحالة التونسية أكثر منها في الحالة المصرية، وذلك لأن رسوخ الحركة الإسلامية في مصر- ولاسيما الإخوان والسلفيين–وامتدادها في كل مفاصل المجتمع المصري يمنحها من الثقة ما يدفعها لأن تطالب بما هو أكثر في المشهد السياسي، كما حدث حين تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، واصرار الإسلاميين على وجودهم في تلك اللجنة بشكل يتناسب مع ثقلهم في الشارع.

أما الحالة التونسية فالراجح حتى الأن هو سعي حركة النهضة المحسوبة على التيار الإسلامي نحو السلطة يتم بشكل تدريجي، وهذا ما تأكد من تصريحات زعيمها (راشد الغنوشي)المتأثر بفكر حزب العدالة والتنمية، وموقف الحركة بعد انتخابات اللجنة التأسيسية

الأخيـرة، والتي فازت فيهـا الحركة بالأغلبية، وعلى الرغم من ذلك فلم تسـع للاستحواذ على منصـب الرئيـس، ولا تضمين الدسـتور مبدأ تحكيم الشريعة الإسلامية.

عمومـا لا بد من القول فيما يتعلق بالنموذج التركـي،أن المجتمـع التركـي يختلـف عـن المجتمعات العربية من حيث أنه قد قطع شوطاً طويـلا فـي العلمانيـة، ولا يـرى تعارضاً في توجهات حزب العدالة والتنمية البرغماتية، في حيـن أن الواقع العربي مـن الممكن أن يرفض هـذه البرغماتية بالنسـبة للأحزاب الإسـلامية العربية اذ ستفسر من قبل المتمسكين بالمشروع الاسـلامي، إنه تنازل عن المشروع النهضوي الإسـلامي، وهو ما يدفع الى انقسـامات شديدة من الممكن أن تؤدي بالأحزاب الإسـلامية الى التشـتت، والى قيام معارضة شديدة من الممكن أن تأخـذ طابـع العنف،كمـا أن تجربـة حزب العدالة والتنمية التركي حققت نجاحاً في الجانب الاقتصادي انعكست على الجانب السياسي فمنذ البداية رسـم حـزب العدالة والتنميـة خطوطاً واضحـة بيـن برنامجـه السياسـي مـن جهة، وبيـن الأزمـة الاقتصادية وسـبل التصدي لها من جهـة أُخرى، وحقـق توازناً بين السياسـة النشـطة وجذب الاسـتثمارات، مما شكلت أداة أساسـية لإخراج تركيا من ازمتها الاقتصادية. كما أن عملية التحديث في تركيا تعود الى عقود خلـت عندما كانت تسـعى الى دخـول الاتحاد الأوربي،فـي حين لا تمتلك البلدان العربية مثل تلك التجربة [٢٥].

أمـا عـن احتمـال العـودة الـى الأوضاع القائمـة ما قبـل التغييـر السياسـي:أي أمكانية إعادة إنتاج تجربة الحزب الواحد المسيطر، أن هذا الاحتمال الذي يسـاعد عليه تماسـك التيار الإسلامي بالمقارنة بضعف التيارات الليبرالية واليسارية والقومية الأُخرى، مما يعطيها إمكانية السيطرة على الحياة السياسية، والتحكم بها من خـلال الأغلبيـة السياسـية ولا تقبل بـأن تغير المعارضة شـيئا من هذه النتائج[٢٦]. غير أن ما يقف عائقاً أمام ذلك، أمكانية تأسـيس الأحزاب السياسية الذي سيفتح الباب على مصراعيه في وجود عدد كبير من الأَحزاب السياسية الجديدة تتنافس فيما بينها، وتركز العمل السياسـي على مؤسسـة البرلمان بحيث تتوجه جميع التيارات لخوض الانتخابات البرلمانية،وبالتالي ليس من السـهل حسـم الموقف لصالح التيار الإسلامي الذي يسـمح بانفراده في إعادة صياغة التوازن فـي الدسـتور أو إصدار التشـريعات منفردةن فـي ظل القـوى المؤثرة الداخليـة والخارجية، فمـا زالت القـوى الليبرالية قـادرة على التعبئة والتحشيد والاحتجاج، وهو ما يشكل عائق أمام التيار الإسلامي، مما يسمح بنشوء الديمقراطية التوافقيـة، وهي ديمقراطية هشـة اذ يرتكز هذا الاحتمال على:

-غيـاب خيـارات التحالـف والاندماج بين الأحزاب، والاسـتقطاب الحاد، وزيادة الشقاق بيـن التيـارات والقـوى السياسـية، ولاسـيما بعـد التغييـر السياسـي نتيجـة الاختلافات في المرجعيـات الايدلوجية للقوى السياسـية، فهي تنقسم على إسلامية وليبرالية ويسارية وقومية، وقـد مثلـت تجـارب التحالفات المشـتركة في البرلمانات السـابقة خير مثـال على مدى حالة الخـلاف التـي تعيشـها هـذه فيما بينهـا والتي ستؤثر على المرحلة القادمة.

-التشـابك بين الأحزاب ومنظمات المجتمع

المدنـي، فمؤسسـو الكثيـر مـن الأَحـزاب لا يفرقـون بيـن الحـزب السياسـي، والحركـة الاجتماعية،والمنبـر الثقافـي، وهو ما أَدى الى كثـرة عدد الأَحزاب بدون رؤيـة واضحة[٢٧]، أنهـا جميعها ذات مرجعيـات مختلفة يكون من الصعوبة إمكانية أن تجتمع على رأي واحد.

وعليه فإن تجربة الحركات الإسـلامية في العالـم العربي مـن وجهة نظرنا سـتكون ذات طابع خاص، لأنه لا يوجد نموذج إسلامي مثالي يمكن القياس عليه،تم تنويعه جغرافياً وسياسياً، وذلك لسبب واضح هو أن المسلمين لم يؤسسوا نموذجاً لدولة اسلامية في التاريخ يمكن الاقتداء به، والدولة المسماة اسلامية الأن هي تصورات احـزاب او تيارات دينية معينـة، تعكس ماهية الدولة الاسـلامية في رأيهم،وهـي عملية قائمة علـى المحاولة والخطأ، وليـس على نموذج أَو مخطط قائم، وسوف تسـير الأَحزاب السياسية الإسـلامية العربيـة فـي الطريـق نفسـه لأنها ليس هناك ما يميزها عن الحركات الإسـلامية الأخرى.لذا فإن مسـتقبل الحركات الإسـلامية والتحـولات التي قد تطالها سـوف يتوقف على ما قد تفضي إليه الثـورات العربية الراهنة من نتائـج على المـدي الطويل، وأي الأشـكال قد تأخذها الدولة العربية الجديدة، سـواء بالانتقال نحو نظم ديمقراطيـة حقيقية، أو الوقوع مجدداً في براثن السلطوية والأُوتوقراطية

التوصيات

فـي نهاية البحث فيمـا يتعلق بالثورات العربية وصعود الأَحزاب السياسـية الإسلامية الى السلطة،يمكننا تقديم التوصيات الاتية:

١- علـى الأَحـزاب الإسـلامية التـي وصلت الى السـلطة من أجل ضمان اسـتمرار نجاحها،السـعي من أَجل بناء جسـور الثقة مع بقية الأحـزاب، والابتعاد عـن الخطاب الديني الاسـتعلائي، ولا يتـم ذلك الا من خـلال تبني رسـالة واضحة بمثابة خارطـة طريق مع بقية التيارات، تسـعى من خلالها الى اكمال الانتقال الديمقراطيـن وبناء دولة المؤسسـات،وتكوين التوافـق السياسـي وإدارتـه بعيداً عـن منطق الأَغلبيـة والأقليـة علـى الأَقـل فـي المرحلة الراهنة.

٢- على الأَحزاب الإسـلامية فك الارتباط ما بيـن الاجتهـاد الديني والاجتهاد السياسـي، وعـدم التعامل في القضايـا المطروحة بالعقلية الدعوية،ونقل المشـروع مـن الجانب الدعوي وترقيتـه الى الجانـب السياسـي، والتخلي عن التصـرف كأعضـاء تنظيـم، إذ يعد التماسـك الشـديد احد ميـزات تنظيماتهـا نتيجة الصراع الطويل مع السـلطات السـابقة، وادخـال المبدأ الديمقراطـي داخـل احزابهـا يسـهم فـي بناء هيكل ديمقراطي، يساعد أعضاء هذه الأَحزاب على التصـرف كرجال دولة وليـس كأعضاء تنظيمات.

٣- على الأحـزاب الإسـلامية العمل على تحقيـق التـوازن مـا بيـن السياسـة الداخليـة والخارجية: فقضية حقوق الإنسـان والحريات العامة على سبيل المثال قضايا جوهرية اخذت اليـوم بُعـداً عالميـاً يجـب أَن يكـون التعاطي معهـا أَكثر اعتدالاً بمـا لا يثير حفيظة المجتمع الدولـي وتخوفـه مـن التيـار الإسـلامي، أَما من حيـث السياسـة الخارجية فعلـى الأَحزاب الإسـلامية تبني سياسـة معتدلة دون الانسياق وراء الضغوط الدولية والإقليمية، ولاسـيما أن

خبرتها في العمل الدولي قليلة، وان تراعي في ذلك الثوابت الداخلية، والانتقال من حالة كسب الاعتراف الى حالة تحديد سياستها الواضحة تجاه بقية الدول بما يحقق المصلحة لبلدانها وليس لتنظيمها.

٤- على الأَحزاب الإسلامية تبني مشروع نهضوي بما يتلاءم مع واقع بلدانها دون الانسياق وراء التجارب الإسلامية الأخرى،سواء المستمدة من التاريخ الإسلامي،أم من دول اقليمية، فلكل تجربة ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتعامل مع تجربتها بما يتلاءم والوضع السياسي العام .

الخاتمة والاستنتاجات

توصلنا في نهاية هذا البحث الى الاستنتاجات الاتية:

ضعف دور الأحزاب والقوى السياسية في تفجير ثورات الربيع العربي، فهي لم تقد هذه الثورات، ولم تكن القوى الطليعة فيها، وان ما حدث فيما بعد من تأييد لهذه الاحتجاجات والالتحاق بها إنما كان محاولة منها لركوب موجة الاحتجاجات، وتسييرها وتسخيرها لصالح مصالحها الخاصة.

إن صعود الأَحزاب الإسلامية الى السلطة، رغم ضعف دورها في هذه الثورات إنما جاء نتيجة تضافر مجموعة عوامل نفسية وحضارية واجتماعية واقتصادية، تمر بها البلدان التي حدثت فيها تلك الثورات،مما يعني أن بقاءها واستمرارها مرهون بتلك العوامل والظروف سلباً أَو إيجاباً.

من المستبعد أن تسلك أياً من الاحزاب السياسية الإسلامية التي وصلت الى السلطة أياً من النماذج المطبقة في البلدان الإسلامية، بل أن من المرجح أن تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي سيكون لها طابعها الخاص تختلف فيه عن النماذج الأُخرى، لأنه لا يوجد نموذج إسلامي مثالي يمكن القياس عليه أَو الاحتذاء به.

الهوامش

(١)شمران حمادي، الأَحزاب السياسية والنظم الحزبية، (بغداد: مطبعة دار السلام، ١٩٧٢) ص ١٢-١٧.

(٢) أَسامة الغزالي حرب الأَحزاب السياسية في العالم الثالث سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،١٩٨٧)، ص١٧٦.

(٣) دينا شحاته ومريم وحيد، «محركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٤)، ابريل ٢٠١١، ص١٣.

(٤) حسام تمام، « الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشاركة»، صحيفة الأخبار، العدد (١٣٣٢)، ٤شباط ٢٠١١، على الموقع الالكتروني: http:// www.al-akhbar.com

(5)-Nathan J. Brown ،When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics (USA: Cornell University Press، 2012) pp25-27.

(٦)خليل العناني، « التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية «، ملحق مجلة السياسة الدولية،العدد(١٨٤)، ابريل ٢٠١١، ص١٢.

(٧) هاني الروسان، « السياق السببي لصعود الإسلام السياسي»، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٧٤)في ١٢/١٢/ ٢٠١١.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ينظر: ابتسام الكتبي (واخرون)،» الى أين يذهب العرب؟ رؤية ٣٠ مفكراً في مستقبل الثورات العربية»، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي،

٢٠١٢)، ص ص ٧٣-١٢٠، وينظـر كذلـك محمد بن سـعيد الفطيسي، « الإسـلاميون وثورات الربيع العربـي» ، الركن الاخضر، على الموقع : http:// www.grenc.com.

(١٠) رسلان شـرف الدين،» الدين والأحزاب السياسية الدينيـة العربية «، (في مجموعة باحثين): الدين في المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص١٧٢ .

(١١) مصطفى احمد مصطفى، ماهية السـلطة في الفكر السياسـي للأحزاب الإسـلامية العراقية المعاصرة، (أُطروحـة دكتوراه غيـر منشـورة)،جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠٠٧ ، ص٣٦.

(١٢) نظـام بـركات،» الديمقراطيـة فـي الأحـزاب الإسـلامية.. أُوجه التقدم والقصـور»، ورقة بحثية قدمـت في ورشـة عمـل « الديمقراطية فـي الحياة الداخليـة للأحزاب السياسـية العربية»، التي نظمها مركـز القـدس للدراسـات السياسـية بالتعاون مع مؤسسـة كونـراد اديناور فـي الثالـث عشـر من حزيران/يونيو ٢٠٠٩في عمان .

(١٣) عمـرو عبـد الرحمـن، « المرحلـة الانتقاليـة: الخلفيـات التناقضـات وسـيناريوهات المسـتقبل» ،(محرر)،تحديـات التحـول الديمقراطي في مصر خـلال المرحلـة الانتقالية، سلسـلة قضايـا حركية (٢٧)،مركـز القاهـرة لدراسـات حقوق الانسـان ،القاهرة ، ٢٠١٢،ص٢٤.

(١٤) ابراهيـم عرفات ، «الدولة الدينية والدولة المدنية: تعـارض أم توافـق ؟»، ورقـة قدمـت فـي نـدوة (الإسـلاميون والثورات العربية... تحديات الانتقال الديمقراطي واعادة بناء الدولة)، الدوحة ١١ و ١٢ سبتمبر/ايلول ٢٠١٢.

(١٥) روبـرت م. ماكيفـر ، في تكويـن الدولة، ترجمة حسـن صعب ،ط٢ ،(بيـروت: دار العلـم للملايين ،١٩٨٤) ، ص٣٤١.

(١٦) توفيـق المدينـي ،» ربيـع الثـورات الديمقراطية العربيـة، مجلـة المسـتقبل العربي، بيـروت مركز دراسـات الوحدة العربية ، العـدد (٣٨٦)، ابريل – نيسان،٢٠١١،ص١١٨ .

(١٧) حسـين علـوان ،» التحول الديمقراطي واشـكالية التعاقـب على السـلطة فـي الدول النامية» ،مجلة دراسات استراتيجية ،العدد (٤) ،١٩٩٨،ص١٧٢.

(١٨) نظام بركات، مصدر سبق ذكره.

(١٩) حسـن الترابـي ، « الإسـلاميون وتحديات ادارة الدولة ابتلاءات مقاربة السلطان»، ورقة قدمت في نـدوة: (الاسـلاميون والثورات العربيـة... تحديات الانتقـال الديمقراطي واعادة بنـاء الدولة) ، الدوحة ١١ و ١٢ سبتمبر /ايلول ٢٠١٢.

(٢٠) حازم احمد حسـني ،» تحليل الخطاب السياسـي لجماعة الاخوان المسلمين بعد الثورة «، في: عمرو عبد الرحمـن(محرر):تحديات التحول الديمقراطي فـي مصر خـلال المحلـة الانتقالية، سلسـلة قضايا حكي (٢٧)،القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،٢٠١٢،ص٧٣ -٧٤.

(٢١) يسـري عزباوي، « مسـتقبل الاحزاب السياسـية الجديدة «، في: عمرو عبدالرحمن(محرر)، مصدر سبق ذكره،ص ١٣٨.

(٢٢) مجـدي صبحـي، « التوجهـات الاقتصاديـة في مرحلـة ما بعد الثورات، تحولات اسـتراتيجية على خريطـة السياسـة الدولية» ، ملحق مجلة السياسـة الدولية ،ابريل ٢٠١١،ص٢٠

(٢٣) للمزيـد ينظـر: صـدام الحضـارات، صموئيـل هنتغتـون، ترجمة: طلعت الشـايب، ط٢،(القاهرة: دار سطور،١٩٩٩)، ص ص ٣٣٨-٣٥٢.

(٢٤) ابتسـام الكتبـي (واخـرون)، الـى أيـن يذهـب العـرب؟ رؤيـة ٣٠ مفكـراً فـي مسـتقبل الثورات العربية،(بيـروت: المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر،٢٠١٢)، ص ص١٦٥-١٦٦.

(٢٥) ابراهيـم سـيف و محمـد ابو رمـان، «الاجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية « اوراق كارينغي، مركز كارينغي للشـرق الأوسط ،بيروت، ايار/مايو ٢٠١٢ ص ٢٢-٢٣.

(٢٦) محمد الصفار،« ادارة مرحلة ما بعد الثورة ..حالة مصـر» ، مجلة السياسـة الدولية، العـدد (١٨٤) ، القاهرة، مركز الدراسات الاسـتراتيجية والسياسية بالأهرام ، ابريل ٢٠١١، ص٢٠.

(٢٧) محمـد انـور فرحات، « المسـألة الدسـتورية في المرحلـة الانتقاليـة « فـي :عمـرو عبـد الرحمـن (محرر)،تحديـات التحـول الديمقراطـي في مصر خلال الفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره،ص١٤٥.